



كلمة دولة قطر

يلقيها

سعادة السفير/جاسم بن محمد آل ثاني
المندوب الدائم لدولة قطر لدى منظمة حظر الأسلحة
الكيميائية (OPCW)

بمناسبة انعقاد الدورة (22) لمؤتمر الدول الأطراف في
اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة
الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة

خلال الفترة من 27 نوفمبر إلى 1 ديسمبر 2017م

لاهاي/مملكة هولندا

السيد الرئيس،
السيد المدير العام،
الحضور الكرام ،

يسرني أن أنقل إليكم تحيات دولة قطر.

وأنتهز هذه المناسبة لأهنئ،باسم وفد بلادي سعادة السفير/عبدالوهاب بلوقي سفير مملكة المغرب لترأسه هذه الدورة ، ونحن على ثقة تامة بأن ما لديه من خبرة وكفاءة ستساهم في إنجاح أعمال المؤتمر ،بإذن الله ، كما نغتنم هذه المناسبة لنشكر سعادة السفير/كرستوف ايسرنك Christoph Israng سفير ألمانيا الاتحادية لترأسه الدورة الماضية للمؤتمر.

ويسرني أن أعرب عن شكر وتقدير دولة قطر لسعادة السفير/ أحمد أوزمجو المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وفريق الأمانة الفنية على جهودهم لتعزيز دور المنظمة في تنفيذ مهامها بموجب الاتفاقية وفي هذا الإطار نتوجه بالتهنئة لسعادة السفير/فرناندو ارياز سفير إسبانيا على تعيينه مديراً عاماً لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بناءً على التوصية المقدمة بالإجماع من المجلس التنفيذي للمنظمة متمنياً له كل التوفيق والنجاح.

السيد الرئيس

تجدد دولة قطر تأكيدها على الوفاء بالتزاماتها الدولية في الحفاظ على السلم والأمن في العالم ، ومكافحة الإرهاب بجميع أشكاله والمساهمة مع دول العالم المحبة للسلام في استقرار وأمن ورخاء البشرية . ومن هذا المنطلق كان حرصها على الانضمام إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية، فمنذ ذلك الوقت وهي لا تدخر جهداً في تنفيذ جميع مواد الاتفاقية ودعم أنشطتها.

وتنفيذا للمادة السابعة من الاتفاقية، تم إنشاء اللجنة الوطنية لحظر الأسلحة عام 2004 لتكون هي الهيئة المسؤولة عن اتخاذ الخطوات والتدابير الخاصة بتنسيق وتنفيذ ومتابعة إجراءات هذه الاتفاقية مع الجهات المعنية في الدولة وخارجها.

وفي إطار تفعيل المادة السابعة كذلك، ومن أجل استكمال المنظومة التشريعية، أصدرت دولة قطر القانون رقم (17) لسنة 2007 المعني بحظر الأسلحة الكيميائية، وتم تعديله بالقانون رقم (16) لسنة 2013.

كما أنشأت عام 2012 ، (مركز الدوحة الإقليمي للتدريب على الاتفاقيات المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل) بالتعاون مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وهو المركز الوحيد من نوعه على مستوى الشرق الأوسط

والقارة الآسيوية . وقد نظمت دولة قطر من خلال مركز الدوحة الإقليمي،
26 برنامجاً بالتعاون مع الأمانة الفنية للمنظمة.

وفي هذا الإطار ، أغتتم هذه الفرصة لأتوجه بالشكر لمنظمة حظر
الأسلحة الكيميائية على ثقتها بدولة قطر لاستضافة وتنظيم هذه الفعاليات.
كما نظم المركز منذ إنشائه فعاليات تدريبية وتوعية على المستوى
الوطني لجميع أطراف المجتمع تبدأ بطلاب المدارس والجامعات وصولاً
إلى العاملين في الصناعات الكيميائية والجمارك وشركات تجارة المواد
الكيميائية والدفاع المدني، مما يؤكد أن دولة قطر كانت سباقة في برامج
التثقيف والتواصل الخارجي.

السيد الرئيس

إن دولة قطر تشاطر المنظمة الاهتمام بالتخطيط للمستقبل من خلال دعم
أنشطة المرحلة القادمة ، مما يتطلب بناء القدرات والإمكانيات في جميع
مجالات التكنولوجيا والسلامة والأمن الكيميائيين، وإنشاء مساعدات
وتدابير الحماية ضد الأسلحة الكيميائية، موازاة مع الاستخدام السلمي
لعلوم الكيمياء في خدمة الإنسانية وذلك من خلال تطبيق وتفعيل المادة
(11) من الاتفاقية .

السيد الرئيس

تشيد دولة قطر بالجهود والانجازات التي بذلتها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية فيما يخص برامج تدمير 96% من مخزونات الأسلحة الكيميائية في العالم
كما تقدر دولة قطر الجهود التي تبذلها المنظمة بشأن تدمير الأسلحة الكيميائية السورية المعلن عنها سواء بالنسبة للمواد الكيميائية أو مرافق الإنتاج وما صاحب ذلك من آليات للتحقق والمراقبة .

السيد الرئيس

أطلع وفد بلادي على استنتاجات تقرير بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في سوريا المؤرخة في 2 نوفمبر 2017م والتي تشير إلى استخدام السارين كسلاح كيميائي في اللطامنة السورية بتاريخ 30 مارس 2017م كما أطلع وفد بلادي على استنتاجات التقرير السابع لآلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة.

ومن هذا المنطلق فإن دولة قطر تدين استخدام الأسلحة الكيميائية والذي يمثل انتهاكاً صارخاً للاتفاقية ولقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 2118 (2013) وقرارات المجلس التنفيذي التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وجميع المعايير والقواعد الدولية الراسخة .

كما تدعم دولة قطر استمرار عمل الآلية المشتركة بين المنظمة والأمم المتحدة في سوريا إلى أن يتم الكشف عن المسؤولين عن استخدام الأسلحة الكيميائية وتقديمهم للعدالة.

السيد الرئيس

ورد في تقرير المدير العام المؤرخة في 4 أكتوبر 2017م أن المسائل غير المحسومة المتعلقة بإعلان سوريا وإفاداتها المتصلة به لا تزال قائمة.

وعليه تعرب دولة قطر عن دعمها المستمر للمدير العام في مواصلة عمل بعثة المنظمة لتقصي الحقائق في سوريا وفريق تقييم الإعلانات التابع للمنظمة إلى أن يقرر المجلس التنفيذي أن جميع الشواغل المتعلقة بحيازة سوريا لأسلحة كيميائية واستخدامها قد انتهت.

كما تطلب دولة قطر من المدير العام أن يحتفظ بالمعلومات ذات الصلة وأن يتيحها لمساعدة آلية التحقيق المنشأة بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 248/71 (2016) على تنفيذ مهامها.

السيد الرئيس

إن دولة قطر تكرر دعوتها للدول التي لم تنضم بعد لاتفاقية الأسلحة الكيميائية لتُبادر بالانضمام حتى يعم السلم والأمن الدوليين وتتحقق عالمية الاتفاقية. كما أننا نتطلع لليوم الذي تستكمل فيه كافة الدول التخلص من مخزون الأسلحة الكيميائية، وبناء عالم خالٍ من أسلحة الدمار الشامل، تسوده المحبة والإخاء والعدالة لتغدو الاتفاقية رمزاً للسلام ومثالاً يُحتذى.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

يرجى إدراج هذه الكلمة ضمن الوثائق الرسمية للمؤتمر

